تجارب دولية في التنمية الريفية 2

جمعية ريف
REEF CHARITY

تجربـة الصين في
التنمية الريفية

الطبعة الاولى
1443 - 2021

ح جمعية تنمية المجتمعات الريفية، 1443هـ / 2021م

فهرسة مكتبة الملك فهد الدولية أثناء النشر

جمعية تنمية المجتمعات الريفية

تجربة الصين في التنمية الريفية/.

جمعية تنمية المجتمعات الريفية. – الرياض، 1443هـ / 2021م

ردمك: 978-603-03-9130-1

رقم الإيداع: 1443/1490

ردمك: 978-603-03-9130-1

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

النظر في تجارب الدول المجاورة والتي لها السبق في التنمية الريفية مهم لمعرفة الطرق والآليات المجرَّبة سواءً الناجحة منها أو الفاشلة لإكمال مسيرة التنمية الريفية في المنطقة من خلال الاستفادة من التجربة الإنسانية وعدم البدء من الصفر الذي قد يُعطي ذات النتائج، ومن هذا المنطلق وسعيًا منا لتطوير وتنمية الأرياف نطلق الدراسة الثانية من سلسلة تجارب عالمية في التنمية الريفية.

إدارة الدراسات وقياس الأثر في جمعية ريف

فهرس المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
الملخص	1
المقدمة	3
الزراعة في الصين	5
المجتمع الريفي في جمهورية الصين الشعبية	7
تاريخ التنمية الريفية في الصين	8
سياسات التنمية الريفية في الصين	12
الاستراتيجيات المشتركة	14
الاتجاهات الاستراتيجية	15
الفرص الرئيسية: إمكانات الوصول والابتكار	17
العمل الجماعي والحالة الاجتماعية	21

العنوان	رقم الصفحة
إلغاء نظام المزارع الجماعية	23
دور الأسر الريفية	25
الابتكار المؤسسي والتنمية الريفية في الصين	26
صناعات وأشكال جديدة من الأعمال ومحركات جديدة للنمو	29
التجارة الخارجية في طليعة العالم	32
تعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي	33
منجزات الإصلاح الريفي في الصين	35
معالم الخصوصية في التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية	38
جهود التنمية الريفية الصينية في ظل جائحة كورونا	41
كيفية الاستفادة من التجربة الصينية في التنمية الريفية	44
الخاتمة	46

الملخص

اتسمت التجربة الصينية في التنمية الريفية وما ترتب عليها من نتائج عكستها مؤشرات متصاعدة في الأداء الاقتصادي، باهتمام عميق وواسع النطاق عالمياً، بدءاً بالدوائر الأكاديمية في الجامعات ومراكز البحوث والدراسات وانتهاءً بالمنظمات والمؤسسات الدولية مروراً بالحكومات والأجهزة الرسمية في العديد من دول العالم التي تتأثر بإنجازات الصين الاقتصادية، إيجاباً أو سلباً، حاضراً أو مستقبلاً، إن البحث في التجربة الصينية في التنمية الريفية يكتسب أهميته من نجاح التجربة المذكورة للقيادة في اختيار منهج ونموذج في التغيير وإدارة الاقتصاد مستوعبًا ذلك من الدروس والتجارب السابقة المحلية والأجنبية بسلبياتها وإيجابياتها، فكانت النتيجة أن تحولت الصين إلى ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، وعلى ذلك يمكن القول إن التجربة الصينية مثلت حقل اختبار لحزمة من الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والإجراءات الإصلاحية والتنموية.

إن للتجربة الـصينية فـي التنمية الريفية خصوصية ترتبط بسياق حضاري وتـاريخي وثقـافي واجتماعي وبموقـع جغرافي وثقل بشري خاص بالصين، يشكل بكليته حالة فريدة عالمياً، كمـا أن الخـصوصية المذكورة ترتبط بالمنهج الذي اعتمدته القيادة الصينية في إدارة عمليتي الإصلاح والتنمية، ومن بين أهم ملامح خصوصية المنهج الصيني في الإصلاح والتنمية هـو التـدرج المتـصاعد بهدوء وتوازن والابتعاد عن أسلوب العلاج بالصدمة الذي أستخدم في بلدان أخرى وثبت عـدم نجاحه، إن السياسات والآليات والإجراءات التي تعتمد في إدارة وتوجيـه وتحفيـز النـشاط الاقتصادي مثل اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية تتم في إطـار رؤية تنموية شاملة ودور قوي وإيجابي للدولة ومن خلال إرادة سياسـية مـستقلة، وظفـت الأوراق وعناصر القوة التي تمتلكها الصين [سوق واسعة، أيدي عاملة وفيرة وزهيدة الأجور، موقع جيوسياسي متميز] في التعامل والتفاوض مع الأطراف الأجنبية [دول، شركات أجنبيـة، منظمات دولية] من موقع قوة. اعتمدت الصين على ثلاث سياسات أساسية لتحقيق التنمية الريفية: تنمية الوحدات الاقتصادية القروية على مستوى القرية والتوسع في الصناعات الخفيفة والبيئية، التوسع في إيجاد فرص العمل في القطاع الزارعي والصناعي وتأمين الخدمات الضرورية المتنوعة في الأرياف، واستيراد التكنولوجيا الأجنبية والعمل عليها في اتجاه التصنيع والتطوير وتوجيه الاستثمار إلى الصناعات التصديرية.

المقدمة:

تراهن الصين منذ سنوات على هدفها الأبرز المتمثل في "تحقيق رفاهية الشعب" سواءً في المدن أو في الأرياف، وأرى أن هذا الهدف أصبح قريبًا جدًا من أرض الواقع وخاصة بعد إعلان الصين قضائها على الفقر المدقع في كامل البلاد، إذ أصبحت الصين في مرتبة متقدمة على المستوى العالمي في قضية الفقر، وهو ما يُسهل على المسؤولين في مختلف المناطق الصينية التركيز بصفة أكبر على التنمية عالية الجودة التي تخدم "رفاهية الشعب" بصفة مباشرة. كما تتطلب هذه التنمية المدفوعة تعزيز العديد من الجوانب، وخاصة منها الإبداع والتحديث في العلوم والتكنولوجيا فائقة التطور، وهذه المجالات أصبحت محلّ تركيز الصين في كل الاستراتيجيات والخطط التنموية في السنوات الأخيرة.

يسعى الحزب الشيوعي الصيني بقيادة شي جين بينغ إلى الحفاظ على ما تم تحقيقه من نتائج مبهرة في القضاء على الفقر المدقع، والجدير بالذكر أن الصين في خطتها الخمسية الـ14 (2021-2025) ستضاعف الجهود التنموية من أجل ضمان عدم عودة أي منطقة إلى الفقر من جديد، حيث يتم ملاحظة هذه الجهود خلال أي زيارات للأرياف الصينية، إذ أن الريف في الصين الحديثة هو ريف نظيف تتوفر فيه أهم كماليات الحياة، وهو ما أكده شي جين بينغ خلال المداولات مع المشرعين من خلال التشديد على أهمية "النهوض الريفي على كل الجبهات وتحسين رفاهية الشعب"، كما شدد شي على أهمية تعزيز مفهوم الاشتراكية بخصائصها الصينية الحديثة كإحدى أهم ركائز تطوير المناطق الريفية لبناء "ريف اشتراكي جديد يتسم بالجمال والازدهار والتناغم".

تعمل الصين على تطوير كل المناطق بصفة متوازية، وأكثر ما يميز الخطط الصينية في هذا النمو هو التوجه الحديث المتطور واستغلال ميزات كل المناطق الجغرافية ومواردها لخدمة بقية القطاعات من أجل تطبيق تنمية استراتيجية مدفوعة بالابتكار، مع العمل على تطوير اقتصاد رقمي في كل المناطق الصينية وذلك في إطار حملة التحديث في الصين واعتبار الابتكار العلمي والتكنولوجي بمثابة الدعم المباشر للاستراتيجيات التنموية في البلاد.
لا تزال العديد من دول العالم حتى الآن بعيدة على أهداف واضحة في قضية الفقر كما تعاني هذه الدول من مشاكل عدم التوازن بين المناطق الحضرية والريفية، في حين يتم ملاحظة أن الصين تقدم خططًا واستراتيجيات واضحة ومدروسة في كيفية تحقيق نمو عالي الجودة في الأرياف الصينية، وتوسيع الاقتصاد الرقمي الذي ساهم بصفة كبيرة في توفير حياة أفضل لعدد كبير من العائلات الريفية الصينية. لذلك يمكن أن نؤكد أن الصين تبرهن للعالم في كل المناسبات المحلية والعالمية أنها نموذج مهم في كيفية النهوض بالمناطق الريفية وتوفير "حياة رغيدة" لكل المواطنين.

الزراعة في الصين:

الزراعة في الصين هي القطاع الاقتصادي الهام في الصين، وتوظف الزراعة، أكثر من 300 مليون مزارع. وتحتل الصين المرتبة الأولى في الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء العالم، وتنتج أساساً الأرز، والقمح، والبطاطا، والذرة البيضاء، وفول الصويا، والشاي، والدخن، والشعير، والقطن، والزيت النباتي.

لعب تطور الزراعة، على مدار تاريخ الصين، دوراً رئيسياً في دعم نمو ما هو الآن أكبر عدد من السكان في العالم. تمتلك الصين 1.22 مليون كم2 من الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تمثل 57% من المساحة الكلية للصين، في عام 2010م، و تتركز المناطق الزراعية في الشمال، والشمال الشرقي، و مجرى نهر يانغتسي الأوسط والأسفل، ودلتا نهر اللؤلؤ، وحوض سيتشوان.

تُطعِم الصين نحو 22% من سكان العالم، مع أنها لا تمتلك سوى 6% فقط من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في العالم، وفي نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين قام الريف الصيني بتطبيق الإصلاح في نظام المسئولية الأسرية التعاقدية في الإنتاج، وتمتع الفلاحون بحق الإدارة والإنتاج مما أثار كثيرًا من حماسهم وإيجابيتهم، وأدى ذلك إلى تحرير قوي للإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى ذلك فقد أدت زيادة أسعار المنتجات الزراعية بنسبة كبيرة تصل إلى 25% في عام 1979 وإلى تحفيز النمو السريع للإنتاج الزراعي، وزيادة دخل المزارعين بصورة سريعة، وجعل الإصلاح يؤتي ثماره ونتائجه الفورية، ووفقاً لحساب الأسعار المقارنة أو فروق الأسعار فقد ارتفعت قيمة إجمالي الإنتاج الزراعي والغابات في عام 1985 عن نظيره في عام 1979، إلى نسبة 61.6% بمتوسط معدل نمو سنوي يصل إلى 7.1% (عباس، 2019).

وقد حدث انخفاض في إنتاج الحبوب ما بعد عام 1990، مما حمل الحكومة على التفكير الجدي في مواجهة أسباب هذا الانخفاض، وعلى رأسها الهجرة الكثيفة لقوى العمل الزراعي نحو المدن، وتقليص مساحة الأراضي المزروعة، وهما ظاهرتان تولدتا عن الإصلاحات الاقتصادية، وقد ظل الدخول في القطاع الزراعي أدنى منه في القطاع الصناعي، ولهذه الأسباب اتخذت الحكومة منذ عام 1993 تدبيراً يقضي بتخفيض الضرائب على الفلاحين، الذين لم تعد الدولة تطلب منهم أكثر من 5% من دخولهم الحقيقية، وفي نفس الوقت اتخذت تدابير إدارية لتفادي قيام الموظفين المحليين بالتحصيل اللاشرعي للضرائب، ومنذ عام 2004 أعلنت البرامج الحكومية وخاصة خطة (2006 – 2010) الأولوية لصالح المنتجات الزراعية ودخول الفلاحين – وتتمثل العقبة الأولى في طريق تحسين أوضاعهم بالتضخم السكاني في المناطق الزراعية، التي لا يمكن تجاوزها إلا تدريجياً، طالما أن السلطات الصينية تريد التحكم في الهجرة الريفية إلى المدن وإدارة نتائجها الاقتصادية والاجتماعية .

المجتمع الريفي في جمهورية الصين الشعبية:

ينتمي أكثر من نصف سكان الصين (حوالي 55٪) إلى المجتمع الريفي، ويتباينون من حيث مستوى المعيشة وأنماط الحياة. شهدت بعض المناطق الساحلية والجنوبية والريفية زيادة تنموية، لكن إحصائيات الاقتصادات الحضرية في المناطق الشمالية الغربية والغربية تشير إلى أن المجتمع الريفي لا يزال ذا مستوى منخفض وبدائي؛ فالاحتياجات الأساسية مثل المياه ووسائل النقل لا تزال تواجه مشاكل كبيرة.

تاريخ التنمية الريفية في الصين:

اجتاحت الصين حركة بناء كبرى للريف في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي. في ذلك الوقت، أسس المثقفون الصينيون مئات المنظمات لتعزيز تنمية المناطق الريفية. وكان أكثرهم تمثيلا يان يانغ تشو (1893 – 1990)، وهو معلم عام شهير وخبير في مجال البناء الريفي وحاصل على الدكتوراه من جامعة ييل، وليانغ شو مينغ (1893 – 1988)، وهو مفكر مرموق في الصين المعاصرة.

في عام 1926، قاد يان يانغ تشو فريقا ليستقر في إحدى قرى محافظة دينغشيان بمقاطعة خبي مع عائلته، وبغية "تخفيف آلام العمال واستكشاف قوتهم"، بدأ هو وفريقه في توعية سكان الريف، وذلك لتسريع عملية تطوير الريف' كل أعضاء فريقه يحملون درجات جامعية عليا من جامعات أمريكية أو شغلوا مناصب رؤساء وأساتذة في الكليات والجامعات الصينية' عملهم في بناء الأرياف استقطب اهتماما كبيرا، وأُطلق عليه اسم "الدكاترة يذهبون إلى المناطق الريفية".

في نظر يان يانغ تشو، كان غالبية المزارعون الصينيون "غير متعلمين، وفقراء، وضعفاء، وأنانيين"، ولذلك دعا إلى الدمج الثلاثي للمدرسة والمجتمع والتثقيف الأسري، وأوصى بتعزيز أربعة أنواع من التعليم في أرياف البلاد: التعليم الثقافي والفني للقضاء على الأمية، وتعليم كسب الرزق لتبديد الفقر، والتثقيف الصحي للتخلص من الضعف، والتربية المدنية لنزع الأنانية، وذلك لتحقيق تقدم في السياسة والاقتصاد والثقافة والدفاع عن النفس والنظافة الشخصية والأخلاق.

وحول فريقه دينغشيان إلى "مختبر" لتجاربهم الاجتماعية. فقد أسسوا المدارس ونظموا أنشطة ثقافية وفنية لتحسين المستوى التعليمي للمزارعين المحليين. وأجروا البحوث الزراعية وشيدوا مزارع تجريبية، وأدخلوا المحاصيل الهجينة لزيادة الناتج الزراعي، وقاموا بنشر الوعي الصحي والنظافة وأنشأوا نظامًا ذا ثلاثة مستويات للرعاية الطبية الريفية لمساعدة المزارعين على تحسين صحتهم. وشجعوا أيضا التوعية المدنية لتنمية الوعي العام وروح العمل الجماعي للمزارعين.

في الفترة من عام 1929 وحتى عام 1931، تبع نحو 100 من المثقفين يان يانغ تشو ليستقروا في محافظة دينغشيان ويكرسوا أنفسهم لبناء الريف، وفقا لبعض المؤرخين، فقد شكل ذلك التحرك نقطة تحول بالنسبة إلى المثقفين الصينيين – بدلا من الحصول على مناصب في الحكومة أو مجرد الحديث في النظريات، شرعوا في تكريس أنفسهم للممارسة.

ولكن لسوء الحظ، عندما غزت اليابان الصين في عام 1936، أُضطر يان يانغ تشو إلى التراجع جنوبا، وبذلك وصلت التجربة التعليمية في محافظة دينغشيان إلى نهايتها. في عام 1940، أسس كلية تنمية الريف في الصين بمنطقة بيبي في تشونغتشينغ وواصل تجربته الريفية.

أكبر اختراق حققه يان يانغ تشو تمثل في دمج التعليم وتنمية الريف، وقد حققت تجربته في محافظة دينغشيان نتائج مشجعة للغاية، وفقا لمسح أجرته مقاطعة خبي في ثمانينات القرن الماضي، قد قضت محافظة دينغشيان بالفعل على الأمية والجدري قبل عام 1937. وما زال سكان خبي يستفيدون حتى اليوم من الخنازير المتكاثرة على نحو أفضل، وأشجار الحور الأبيض، وأشجار التفاح التي تم إدخالها خلال تلك الفترة.

كانت تجربة يان يانغ تشو في الريف تهدف إلى بناء نظام حكم ذاتي حديث يقوم على التعليم في المناطق الريفية، ومع ذلك، فإن تجربة ليانغ شو مينغ الريفية في محافظة تسوبينغ بمقاطعة شاندونغ أكدت على الابتكار الثقافي، تجربة يان كانت ترمي إلى تحقيق نهضة سياسية وثقافية واجتماعية قائمة على حكم القرية، في حين كانت تجربة ليانغ أشبه باستكشاف حكم ذاتي ثقافي من قبل المثقفين.

اعتقد ليانغ شو مينغ أن المجتمع الصيني كان "قائما على القرى مع وجود الريف في جوهره." ولهذا السبب، خلص إلى أن مستقبل الصين سوف يعتمد على تطوير الريف. في الفترة من 1936 وحتى 1940، كتب عدة مقالات لوضع أفكاره بشأن التنمية الريفية، بما في ذلك "أفكار عامة تؤدي إلى بناء الريف"، و"نظريات عن بناء الريف"، و"ردود على انتقادات لبناء الريف". ودعا إلى إحياء المناطق الريفية من خلال خلق ثقافة جديدة، وإعادة هيكلة القرى إلى نقابات أو منظمات تدمج وظائف السياسة والتعليم وسبل العيش والصحة وتطوير الزراعة، وذلك لتحفيز تطوير الصناعة وبناء مجتمع مثالي وجديد على أساس الوعي الذاتي للمزارعين ومشاركة المثقفين.

عزا ليانغ شو مينغ المشكلات التي تعاني منها الصين إلى ركودها الثقافي، لذا فقد دعا إلى الإصلاح الاجتماعي من خلال إحياء الثقافة الكنفوشيوسية، أثناء ممارساته في مجال بناء الريف، قام بتعزيز دمج السياسة والتعليم في المناطق الريفية، وذلك لصقل قادة من المزارعين وضخ فلسفته في برامجه التعليمية، واستهدف إعطاء الريف نكهة المبادئ السياسية والقواعد الأخلاقية، وكانت أفكاره مشبعة بمواضيع كنفوشيوسية قوية.

قدم كل من يان وليانغ إسهامات عظيمة لتعليم سكان الريف، وتطوير الاقتصاد الريفي، وتدريب المهنيين الزراعيين، ونشر التكنولوجيا الزراعية، وإصلاح الأخلاق الاجتماعية في المناطق الريفية، وما تزال النظريات والممارسات الخاصة بهما في بناء الريف إرثا روحيا قيّمًا في التحديث الصيني حتى اليوم، ولكن،لا يزال بعض العلماء يجادلون بشأن ما إذا كان نمطهما في تنمية الريف قد تجاهل التحول الذاتي الحتمي للمناطق الريفية.

سياسات التنمية الريفية في الصين:

على مدار سنوات سابقة، كانت جمهورية الصين تعاني من قضية الفقر الريفي وانعدام التوازن في النمو بين الأقاليم وتزايد الفروق في التنمية بين المناطق الريفية والحضرية والتفاوت في توزيع الموارد الطبيعية وقلة الفرص المتاحة للحصول على التمويل الريفي، لذا اعتمدت الحكومة برنامج الحد من الفقر القائم على التنمية للمناطق الريفية في الصين- الشكل رقم (1)- ويهدف البرنامج إلى الحد من الفقر عن طريقة استراتيجية تركز على :

- تطوير الطاقة النظيفة.
- تطوير السياحة الإيكولوجية.
- تطوير الاستثمار الزراعي.
- تأمين قروض ائتمانية للمشاريع الريفية.

الشكل رقم (1). مخطط جمهورية الصين يوضح استراتيجية تنمية القرى فيها. المصدر: (المصري، 2015، ص 30).

الاستراتيجيات المشتركة:

اعتمدت الحكومة برنامج الحد من الفقر القائم على التنمية للمناطق الريفية من الصين 2001 – 2010، وهو برنامج يستند إلى مفهوم تقليدي وهو مفهوم مجتمع الأسر الكبيرة الذي يهدف إلى إقامة مجتمع ميسور باعتدال ومزدهر بالتساوي/ تتساوى فيه القيم المادية والروحية في الأهمية، ويهدف البرنامج الحكومي إلى تحقيق الحد من الفقر عن طريق التركيز على التنمية الزراعية السليمة إيكولوجيًا وتعزيز الخدمات التسويقية والمالية للفقراء، وتشجيع أصحاب المبادرات الفردية من القطاع الخاص، والنهوض بمنظمات المزارعين، وتطوير الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية بما فيها الهجرة. وتلتقي هذه المجالات بشكل كامل مع إقامة الإطار الاستراتيجي للصندوق 2002-2006. وهناك اتساق بين استراتيجيات الحكومة والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2006 - 2010. وسيتم دمج المساندة التي يقدمها الصندوق دمجاً كاملاً في استراتيجية الحكومة.

الاتجاهات الاستراتيجية:

انضمت جمهورية الصين الشعبية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ضمن الفئة الثالثة عام 1980، وقد مول الصندوق 18 مشروعاً في الصين منذ عام 1981 بقروض إجمالية قدرها 337.9 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، وجرى تصميم معظم المشاريع مشاركة مع الحكومة بهدف الحد من وطأة الفقر عن طريق تطوير نظم الري والأراضي وزراعة الأشجار وتنمية الثروة الحيوانية وتعزيز قطاع الائتمان والبنى الأساسية، وفي عام 1995 بدأ التعاون مع برنامج الأغذية العالمي في مجالي التصميم والتنفيذ والشروع عام 1998 بالتطبيق التدريجي لنهج التخطيط القروي التشاركي. وشاركت الوكالة الألمانية للتعاون التقني في التنفيذ، وكان البنك الدولي المؤسسة المتعاونة في ثلاثة مشاريع، وكان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو المؤسسة المتعاونة في كل المشاريع الأخرى.

أقرت أول استراتيجية للصندوق بشأن الصين في أكتوبر 1987 وجرى تحديثها عدة مرات ، وقد وفرت آخر وثيقة للفرص الاستراتيجية التي تعود إلى عام 1999 إطارًا للدعم الذي قدمه الصندوق للتنمية الريفية المتكاملة الموجهة لفقراء الريف في المناطق الهامشية من المقاطعات الغربية والوسطى. ووثيقة الفرص الاستراتيجية الوطنية الحالية هي ثمرة عدة دراسات أساسية وسلسلة من المشاورات وحلقات العمل. وحضر أول حلقة عمل تشاورية بشأن وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية ممثلون عن الإدارات الحكومية بما فيها وزارة المالية؛ ووزارة التجارة؛ والهيئة الوطنية للتنمية والإصلاح؛ ووزارة الزراعة؛ ومكتب المجموعة التوجيهية المعنية بالتنمية وتخفيف وطأة الفقر التابع لمجلس الدولة؛ والهيئة الصينية لتنظيم المصارف؛ والاتحاد النسائي لعموم الصين. وأفاد الاجتماع من مساهمات اختصاصية

بشأن القضايا الاستراتيجية قدمتها المؤسسات الأكاديمية وممثلون عن أسرة المانحين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الآسيوي؛ والوكالة الألمانية للتعاون التقني. وحضر ثاني مائدة مستديرة مسؤولون من المؤسسات الحكومية بما فيها وزارة المالية، ووزارة التجارة، والهيئة الوطنية للتنمية والإصلاح. والهيئة الصينية لتنظيم المصارف؛ ومركز بحوث التنمية الريفية؛ ومكتب المجموعة التوجيهية المعنية بالتنمية وتخفيف وطأة الفقر التابع لمجلس الدولة؛ والاتحاد النسائي؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ والوكالة الألمانية للتعاون التقني.

سيسترشد الصندوق في جهده من أجل استهلال ودعم برامج للحد من الفقر باتجاهين استراتيجيين اثنين هما إمكانات الوصول والابتكار. وعملاً بالإطار الاستراتيجي للصندوق سيتم توفير المساندة لتعزيز إمكانات حصول الفقراء والفقيرات على المعلومات والمعارف؛ وعلى الموارد الطبيعية المستخدمة استخداماً مستداماً وعلى الخدمات المالية المناسبة والوصول إلى الأسواق التي توفر الربح وتتصف بالجودة، وستشدد هذه الجهود على دور الصندوق التحفيزي وستأخذ شكل برامج تجريبية، وستشكل النتائج الإيجابية الناجمة عن البرامج التجريبية أساساً لتعديل السياسات وتوسيع النطاق بموارد من الصندوق كما جرى مع برنامج قطاع التمويل الريفي.

الفرص الرئيسية : إمكانات الوصول والابتكار

تم تحديد فرص المساندة من جانب الصندوق استنادًا إلى الأسباب الظاهرة للفقر والاعتبارات الاستراتيجية للحكومة والصندوق والدروس المستفادة من التجارب السابقة وتحليل القدرات التنفيذية للمؤسسات، وقد كان تعزيز إمكانات الوصول والابتكار المبدأ التوجيهي الرئيسي؛ وشكلت القطاعات التالية فرصاً ذات أولوية :

تصميم الاستراتيجيات:

سيساند الصندوق تكييف استراتيجية الحكومة للحد من الفقر عبر تقديم الدعم المالي إلى المؤسسات العامة والخاصة ذات الصلة والموجهة بالسياسات لتمكينها من القيام بعمليات التقييم وتحليل السياسات وتحديد الاستراتيجيات، وستتاح للصندوق من خلال ذلك فرصة المشاركة في حوار السياسات وأنشطة استقطاب الدعم وبناء الشراكات على مستوى رفيع.

التمويل لتنمية المشاريع الصغيرة:

سيتم تعزيز عملية الإصلاح الجارية للقطاع المصرفي التعاوني كما لعملية تنمية المنشآت الصغيرة.

الزراعة البيولوجية:

سيتم الترويج للإنتاج البيولوجي ولإمكانات الوصول إلى الأسواق بوصفها من أدوات الحد من الفقر.

التمايز بين الجنسين:

سيجري تشجيع تعميم المساواة بين الجنسين وسيقدم دعم محدد لإنشاء رابطات نسائية وتنظيم أنشطة مدرة للدخل وتوفير تمويل ريفي رسمي.

نقل التكنولوجيا:

سيجري تنفيذ نهج المبعوث التقني الابتكاري وإعادة توجيه خدمات الإرشاد الزراعي الريفية على نحو تجريبي من أجل تلبية احتياجات المزارعين والمزارعات الفقراء.

التسويق:

سيشمل دعم إمكانات وصول الفقراء إلى الأسواق وتحسين نظام معلومات السوق ومساندة رابطات المزارعين المهنية وتشجيع عقود البيع المباشر.

إدارة الموارد الطبيعية:

سيضطلع ببرامج تجريبية كتعزيز نهج الإدارة المتكاملة للنظام الإيكولوجي بهدف تحسين قاعدة الموارد الطبيعية في المناطق الفقيرة، وستشكل مشاركة البرنامج المشترك بين الحكومة وبرنامج المرفق العالمي للبيئة أداة هامة في هذا الصدد.

يتم اختيار المناطق التي ستنفذ فيها برامج قطاعية تجريبية على أساس مدى تفشي الفقر واحتمالات نجاح تنفيذ العملية التجريبية، وحرصاً على تلبية احتياجات الفقراء ذات الأولوية في هذه المناطق فإن كلا من البرامج القطاعية التجريبية سيضم صندوقاً للتنمية الريفية مهمته دعم الاستثمارات المجتمعية التي تحدد من خلال التخطيط التشاركي على صعيد القرى.

سيستمر بناء حوار السياسات على قاعدة التجارب المستقاة من البرامج والمستكملة بالاستراتيجيات والدراسات والحضور الميداني وبرنامج الربط الشبكي الإلكتروني للمشروعات الريفية في آسيا/المحيط الهادي، وفي الماضي كان تشجيع التخطيط الإنمائي القروي التشاركي والخدمات المالية الريفية من خلال تعاونية التسليف الريفي يمثل نماذج ناجحة لحوار السياسات، وستعزز البرامج القطاعية التجريبية فرص الحوار مع الحكومة بشأن تكييف السياسات من أجل الحد المستدام من الفقر، وسيستخدم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لإجراء مشاورات حول قضايا السياسات.

كما شيدت الحكومة الصينية في السنوات الأخيرة قرى صديقة للبيئة وصالحة للعيش، وتعتبر قرية وانغيوي – الشكل رقم [2] - بمدينة تشينهوانغداو التابعة لمقاطعة خبي بشمال الصين نموذجا مثالياً لهذه القرى، حيث اعتمدت هذه القرية على زراعة أشجار مثمرة ذات قيمة اقتصادية ودعمت تنمية قطاع السياحة.

الشكل رقم (2). قرية وانغيوي في الصين. المصدر:
(المصري، 2015، ص 30)

العمل الجماعي والحالة الاجتماعية:

كان أول عمل كبير لتغيير المجتمع الريفي هو الإصلاح الزراعي في أواخر عقد 1940 وعقد 1950، حيث أرسل الحزب الشيوعي الصيني فرق عمل إلى كل قرية لتنفيذ سياسة إصلاح الأراضي، كان هذا في حد ذاته عرضاً لم يسبق له مثيل من السلطة الإدارية والسياسية. كان للإصلاح الزراعي عدة أهداف ذات صلة، وكانت الفرق تعمل لإعادة توزيع بعض الأراضي [وليس الكل] من العائلات الثرية أو من ملاك الأراضي لأفقر شرائح السكان، وذلك لإحداث توزيع أكثر إنصافاً في وسائل الإنتاج الأساسية، وقلب نظام القرية الذي قد يكون يعارض الحزب وبرامجه، لوضع زعماء القرى الجدد من بين الذين تظاهروا بالالتزام بأهداف الحزب، وليعلم الجميع أن الحزب يفكر في وضع الطبقة بدلا من القرابات أو العلاقات الزبائنية.

عقدت فرق العمل الحزبي سلسلة واسعة من الاجتماعات سعياً لتحقيق هدف آخر، حيث تم تصنيف جميع أسر القرية إما ملاّكاً أو فلاحين أغنياء أو فلاحين فقراء، تمت هذه التسميات استناداً إلى حيازات العائلة والوضع الاقتصادي العام تقريباً بين عامي 1945 و 1950، وأصبح جزءاً دائماً وراثية من هوية كل أسرة، وفي وقت متأخر من عام 1980، كان هناك عائلات لا تزال تعاني من معيقات فرص القبول في القوات المسلحة والكليات والجامعات والوظائف الإدارية المحلية وحتى احتمالات الزواج.

وقد تم الانتهاء من العمل الجماعي في الزراعة بشكل أساسي مع إنشاء بلديات الشعب في عام 1958. البلديات كانت كبيرة وتحتضن عشرات القرى، والمزمع أن تكون المنظمات متعددة الأغراض، وتجمع بين الوظائف الإدارية والاقتصادية المحلية، وفي ظل نظام البلدية، الأسرة ظلت هي الوحدة الأساسية للاستهلاك وبقيت بعض الاختلافات في مستويات المعيشة، على الرغم من أنها لم تكن كما كانت قبل الإصلاح الزراعي. مع ذلك بموجب هذا النظام الترقي المطلوب كان أن يصبح للفريق أو البلدية كادر .

إلغاء نظام المزارع الجماعية:

في ظل نظام الكولخوزات، وبقاء إنتاج الحبوب، سكان الصين تضاعف عددهم تقريبا بين عامي 1980-1950، وكان لسكان الريف ضمان مستوى الأمن ولكنه غير متزن؛ لأن نظام الكولخوزات يقدم عدة احتمالات للنمو الاقتصادي السريع، وكان هناك بعض الاستياء من النظام الذي يعتمد اعتمادًا كبيرًا على الأوامر العليا، في أواخر السبعينات بدأ الإداريين في البلديات على المستوى الأقليمي يعانون من انخفاض العائدات وتدني مستويات المعيشة، وترتب ذلك من تجريب أشكال جديدة من الحيازة والإنتاج. ففي بعض الأحيان اتخذت شكل من أشكال تفكك فرق الإنتاج الجماعي، والتعاقد مع الأسر الفردية للعمل في أجزاء معينة من الأراضي، فقد كان توسيع مجموعة متنوعة من المحاصيل وتربية الماشية من التجارب الشعبية الناجحة، سرعان ما امتدت إلى جميع المناطق. وبحلول فصل الشتاء من عام 1983-1982، ألغيت البلديات الشعبية. وحل محلها البلديات الإدارية وعدد من الفرق المتخصصة أو الشركات التي غالبا ما تكون مستأجرة، هذا التغير وفر خدمة الجرارات الزراعية (التراكتورات) والخدمات المالية.

وأدت الإصلاحات الزراعية في وقت مبكر من ثمانينات القرن الماضي لعدد كبير الترتيبات الجديدة المربكة للإنتاج والعقود، الكامنة وراء تباين النماذج الإدارية والتعاقدية وكانت العديد من المبادئ والاتجاهات الأساسية في المقام الأول، وظلت الأرض وسيلة أساسية للإنتاج، فقد كان يتم التعاقد مع الأسر الفردية، لأن هذه الأسر لا تملك الأراضي.

أصبحت الأسرة في معظم الحالات وحدة اقتصادية أساسية، وكانت مسؤولة عن الإنتاج والخسائر، تم ترتيب معظم النشاطات الاقتصادية من خلال العقود، والتي عادة توفر كمية معينة من السلع أو المبالغ المالية من الحكومة للبلدات في مقابل استخدام الأراضي، وورش العمل، والجرارات.

وكان الهدف من نظام التعاقد زيادة الكفاءة في استخدام الموارد والاستفادة من مبادرة الفلاحين، وتم استبدال شرط صارم يقضي أن جميع القرى تنتج الحبوب بنسبة معينة لإدراك مزايا التخصيص والتبادل، فضلا عن الدور الكبير للأسواق حيث أن بعض "الأسر المتخصصة" كرست نفسها تمامًا لإنتاج المحاصيل النقدية أو توفير الخدمات وقد جنت مكافآت كبيرة. الصورة العامة كانت في زيادة التخصيص والتبادل في الاقتصاد الريفي والمجتمع بشكل عام. ارتفع الدخل في المناطق الريفية بسرعة، ويرجع ذلك جزئيا للدولة. وللزيادة الكبيرة في الأسعار التي تدفع المحاصيل الأساسية للأمام وذلك جزئيا بسبب النمو الاقتصادي الذي يحفزه التوسع في الأسواق وإعادة اكتشاف الميزة النسبية.

دور الأُسر الريفية:

كان تزايد إلغاء نظام المزارع الجماعية يوفر خيارات للأسر الفردية ويجعل أرباب الأسر مسؤولون بشكل متزايد عن النجاح الاقتصادي لأسرهم، في عام 1987 على سبيل المثال، كان ممكنا من الناحية القانونية المغادرة من القرية والانتقال إلى بلدة مجاورة للعمل في المصانع الصغير، أو فتح موقف لبيع الحساء، أو إقامة مشروع تجاري للمزارعين، ومع ذلك لا يمكن أن تنتقل قانونيا إلى المدن متوسطة الحجم أو الكبيرة، ذكرت الصحافة الصينية زيادة تقدير الريف للتعليم وزيادة الرغبة في الصحف والمجلات، فضلا عن أدلة مكتوبة بشكل واضح عن الصفقات المربحة مثل جمع الأرانب وتربية النحل، بما أن التخصيص وتقسيم العمل متزايد، جنبًا إلى جنب مع وجود اختلافات واضحة على نحو متزايد في مستويات الدخل والمعيشة، أصبح أكثر صعوبة لتشمل معظم السكان في المناطق الريفية. خلال فترة الثمانينات، كانت وتيرة التغيير الاقتصادي والاجتماعي في الريف الصيني سريعة.

الابتكار المؤسسي والتنمية الريفية في الصين:

بعد تأسيس الصين الجديدة، بدأ إكمال نظام التشغيل الأساسي في الريف الصيني تماشياً مع إصلاحات الأرض الريفية، ومنح الإصلاح في السنوات الأولى لجمهورية الصين الشعبية المزارعين حقوقا متساوية في الأرض، وأوجد نظام الملكية الخاصة والإدارة الخاصة للأرض الزراعية، كان الهدف من الحركة التعاونية من عام 1953 حتى عام 1956 هو إقامة تعاون متبادل وإنتاج تعاوني بين المزارعين على أساس الملكية الخاصة للأرض، من عام 1957 إلى عام 1978 طبقت الصين نظام الكومونة الشعبية، وبمقتضاه صارت ملكية الأراضي الريفية وتشغيلها جماعية، وكان المزارعون يتقاضون أجرًا وفق "نقاط عملهم."

بعد بدء الإصلاح والانفتاح في عام 1978، حل نظام المسؤولية التعاقدية للأسر الريفية محل نظام الكومونة الشعبية، وأطلق نظام إدارة من مستويين يجمع بين الإدارة المتكاملة الموحدة والإدارة المنفصلة جنبا إلى جنب، على أساس إدارة التعاقدات الأسرية. أثار نظام المسؤولية التعاقدية للأسر الريفية حماسة المزارعين إلى حد كبير، وزاد كفاءة الإنتاج الزراعي بشكل ملحوظ، حيث تشير الدراسات إلى أن هذا النظام كان له الفضل في حوالي 50% من النمو الزراعي و35% من زيادة إنتاج الحبوب في المرحلة المبكرة من الإصلاح والانفتاح .

في تسعينات القرن العشرين، استمر تعزيز وتحسين نظام المسؤولية التعاقدية للأسر الريفية، مما أضاف قوة دافعة للزراعة الصينية، مع دخول القرن الحادي والعشرين، أوضحت الحكومة المركزية الصينية اتجاه الفصل بين الحقوق الثلاثة، أي حق الملكية وحق التعاقد والحق الإداري، يعد الإصلاح في الريف استجابة لرغبة المزارعين في الإبقاء على حق التعاقد، ونقل حق إدارة أراضيهم حيث هاجر الكثير منهم إلى المدن بحثا عن فرص عمل، هذا الإصلاح هو ابتكار

مؤسسي جديد في الزراعة الصينية وتحسين نظامها التشغيلي الأساسي، إنه يتوافق مع سُنة التطور الاجتماعي التي تقضي بأن علاقات الإنتاج يجب أن تتكيف مع تطور القوى المنتجة، ويشهد على حيوية نظام التشغيل الأساسي لقطاع الزراعة في الصين.

أعلن المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، الذي عُقد في أكتوبر عام 2017، أن "ممارسات التعاقد على الأراضي الريفية ستظل مستقرة ودون تغيير على المدى الطويل، سيتم تمديد الجولة الحالية للعقود لمدة 30 عاما أخرى بعد انتهاء مدة صلاحيتها"، وسيؤدي هذا القرار الاستراتيجي إلى زيادة تعزيز وتحسين نظام التشغيل الأساسي لقطاع الزراعة في الصين، الذي دعم النمو القوي لهذا القطاع منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، خاصة منذ بدء الإصلاح والانفتاح، بينما تسعى الصين إلى تحقيق نهضتها، سيتم الحفاظ على نظام الملكية الجماعية والإدارة التعاقدية للأراضي الزراعية لفترة طويلة قادمة.

في السنوات الأخيرة، على أساس نظام المسؤولية التعاقدية للأسر الريفية، ستصل الإصلاحات الريفية إلى أعماق أكبر في ظل الظروف المتغيرة في المناطق الريفية: يعمل المزيد من المزارعين في المدن والقطاعات غير الزراعية، تتغير الأراضي المتعاقد عليها بوتيرة أعلى، هناك عمليات زراعية مكثفة أكثر تخصصا ومنظمة تنظيما جيدا. كما تبرز أنواع جديدة من كيانات الإنتاج والخدمات الزراعية، بما في ذلك الأعمال الزراعية الكبيرة للأسر والمزارع الأسرية وتعاونيات المزارعين والشركات الزراعية الرائدة والأعمال الزراعية التي تقدم الخدمات؛ مع نضوج طرق جديدة للعملية الزراعية.

الشركات الزراعية الكبيرة والمزارع العائلية هي القوة الرئيسية في إنتاج الحبوب وغيرها من المنتجات الرئيسية، والتشغيل العائلي للمزارع أمر أساسي للإنتاج الزراعي في الصين، وتلعب تعاونيات المزارعين دور التواصل والتنظيم والخدمة والتوجيه للمزارعين، وتقود الشركات الزراعية الرائدة الطريق في إنتاج المنتجات الزراعية الراقية، وتركز منظمة خدمة الأعمال الزراعية على تقديم الخدمات الزراعية لمختلف كيانات الإنتاج الزراعي.

تحولت الكيانات الزراعية في الصين من جمعيات المزارعين في الغالب في بداية جمهورية الصين الشعبية إلى الأسر الفردية في المرحلة المبكرة من الإصلاح والانفتاح، وبعد ذلك إلى تنوع أكبر من اللاعبين الذين يتعايشون ويقتسمون العمل ويتعاونون مع بعضهم البعض.

أصبح النظام المركب للعمليات الزراعية الحديثة قائمًا على التشغيل العائلي ومضمونًا بالتعاونيات والجمعيات، ومدعومًا بالخدمات الاجتماعية، ويسمح بتطوير جميع أوضاع التشغيل.

صناعات وأشكال جديدة من الأعمال ومحركات جديدة للنمو:

قبل الإصلاح والانفتاح، كانت الحكومة تحدد أسعار المنتجات الزراعية وتحتكر الشراء والتجارة لها، وتم تحويل فائض القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي لدعم تنمية هذا القطاع، وكانت الزراعة تتلقى دعمًا ماليًا قليلًا من الدولة، من عام 1952 إلى عام 1978، بلغ حجم دعم قطاع الزراعة من ميزانية الدولة 157.7 مليار يوان (الدولار الأمريكي يساوي 7 يوانات حاليا) أو 5.4 مليارات يوان في المتوسط كل السنة، بينما تم تحويل 391.5 مليار يوان من قطاع الزراعة إلى القطاع الصناعي بمعدل 13.5 مليار يوان سنويًا خلال تلك الفترة.

بالإضافة إلى نظام المسؤولية التعاقدية للأسر الريفية، منذ بدء الإصلاح والانفتاح، وضعت الصين عددًا من السياسات لدعم الزراعة والمزارعين، وتعمل باستمرار على تحسين وتعزيز نظام دعم وحماية القطاع الزراعي، وهي تشمل إنشاء نظام تداول للمنتجات الزراعية بما يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وتجربة تطبيق الحد الأدنى لسعر الشراء وإصلاح السعر المستهدف للمنتجات الزراعية المهمة، وتحسين طرق منح الإعانات بموجب نظام الأسعار الأساسية المضمونة للمنتجات الزراعية، والسياسة المتعلقة بقيام الدولة بشراء وتخزين المنتجات الزراعية الرئيسية، وزيادة مدخلات الدولة في الزراعة بشكل مطرد، وتحسين هذه المدخلات، وإصلاح أساليب الاستثمار والتمويل الزراعي، كما خففت الصين من عبء المزارعين عن طريق إلغاء الضريبة الزراعية، وإصلاح النظام المالي على مستوى المحافظة والبلدة من خلال الإعفاء من الضرائب المتعلقة بالزراعة، وتحسين نظام المالية العامة وسياسات الدعم الزراعي بشكل مطرد، وإقامة المنظمات المالية الريفية المتقدمة، وتجديد منتجات وخدمات الائتمان الريفي والتأمين الزراعي، وبالتالي تكثيف دعم وحماية الزراعة والمزارعين.

في السنوات الأولى من الإصلاح والانفتاح، ركزت الزراعة الصينية على إنتاج المنتجات التقليدية من الزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك. كانت الزراعة الحديثة المعتمدة على التكنولوجيا والزراعة الترفيهية غير موجودة تقريبا، وتأخرت صناعة معالجة المنتجات الزراعية، مع إنشاء وتحسين نظام المسؤولية التعاقدية للأسر الريفية، وإصلاح نظام شراء وبيع المنتجات الزراعية، والتطور السريع للمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة، تجاوز القطاع الزراعي إنتاج المنتجات الأولية، وشهد ظهور العديد من الصناعات الجديدة وأشكال الأعمال الجديدة، والتي أصبحت القوة الدافعة الرئيسية لتطوير الزراعة والمناطق الريفية، وخاصة في القرن الجديد.

وفي الوقت نفسه، تزدهر التجارة الإلكترونية في الريف، وفقا لوزارة التجارة، ارتفعت مبيعات التجزئة عبر الإنترنت في المناطق الريفية في الفترة من عام 2014 إلى عام 2017 من 180 مليار يوان إلى 1.24488 تريليون يوان، حيث نمت بنسبة 96.23% على أساس سنوي. وارتفعت حصتها في الإجمالي الوطني من 6% فقط إلى 17.4%، بزيادة بلغت نسبتها 3.8% سنويا. حتى نهاية عام 2017، بلغت قيمة المبيعات عبر الإنترنت من المنتجات الزراعية في الصين 243.66 مليار يوان، بزيادة 53.3% عن عام 2016، وبحلول نهاية عام 2017، كان هناك 9.856 ملايين متجر على الإنترنت في الريف و 2118 قرية تاوباو (10% أو أكثر من الأسر لها متاجر على شبكة الإنترنت)، و585 سوقاً عبر الإنترنت لتجارة المنتجات الزراعية، وبلغ حجم المعاملات عبر الإنترنت من المنتجات الزراعية الطازجة 13.139 مليار يوان.

السياحة الريفية تزدهر أيضاً. في عام 2017، بلغ عدد الشركات التي تعمل في السياحة الزراعية وغيرها من أشكال السياحة الريفية 330 ألف شركة، يشتغل بها تسعة ملايين شخص وتستقبل 2.2 مليار زائر، وبلغت إيراداتها 620 مليار يوان في عام 2017، مقارنة مع 300 مليار يوان في عام 2014، حيث حققت نموًا بلغت نسبته 28.33% على أساس سنوي. وفرت السياحة الريفية فرص عمل لأكثر من سبعة ملايين أسرة ريفية وزادت دخلها.

باختصار، انتقل قطاع الزراعة الصيني من إنتاج المنتجات الأولية إلى تنمية سلسلة صناعية متكاملة، تغطي الإنتاج والمعالجة والتسويق، ونهض بالمزيد من الوظائف بما في ذلك الترويج للتراث الثقافي وحماية البيئة والسياحة.

التجارة الخارجية في طليعة العالم

في السنوات الأولى لجمهورية الصين الشعبية، كان قطاع الزراعة في الصين منغلقاً إلى حد كبير أو شبه مغلق، مع تجارة ضئيلة مع بقية العالم، بعد الإصلاح والانفتاح، لا سيما منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، فتحت الصين أبوابها على نطاق أوسع، حيث جلبت استثمارات وشركات أجنبية بالإضافة إلى توسيع حضورها في السوق الدولية.
من عام 1995 إلى عام 2017، ارتفعت قيمة الواردات والصادرات الزراعية الصينية حوالي سبعة أضعاف من 25.42 مليار دولار أمريكي إلى 39،201 مليار دولار أمريكي، بمعدل نمو سنوي قدره 10.64%. بالإضافة إلى رأس المال الأجنبي، تجذب الصين التقنيات المتقدمة والخبراء من الخارج إلى قطاعها الزراعي، من عام 1997 إلى عام 2016، زاد الاستثمار الأجنبي واستثمار الشركات ذات التمويل الأجنبي في الصين من 628 مليون دولار أمريكي، و12.5 مليار دولار أمريكي إلى 1.898 مليار دولار أمريكي و4.81 مليار دولار أمريكي على التوالي، بمعدل نمو سنوي 8.08% 12.04%، مما أضاف بشكل تراكمي ما يصل إلى 24.278 مليار دولار أمريكي و519.2 مليار دولار أمريكي على التوالي. وفي الوقت نفسه، أطلقت الصين عددا من مشروعات التعاون التي أتاحت دخول الموارد الوراثية الزراعية والتقنيات والآليات والخبرات الإدارية والمتخصصين إلى الصين.
وفي المقابل، في الفترة من عام 2004 إلى عام 2016، نمت استثمارات الصين الخارجية في الزراعة من 290 مليون دولار أمريكي إلى 287.3 مليارات دولار أمريكي، بمعدل نمو سنوي قدره 53.33%، وزاد هذا الاستثمار من 834 مليون دولار أمريكي إلى 14.885 مليار دولار أمريكي، بمعدل نمو سنوي قدره 30.13%. بحلول نهاية عام 2016، أنشأت الصين أكثر من 1300 شركة تعمل في الزراعة والتشجير وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك في مائة دولة ومنطقة حول العالم.

تعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي:

في عام 1993، قال الزعيم الصيني الراحل دنغ شياو بينغ إن التنمية الزراعية تعتمد أولاً على السياسة، وثانياً على العلوم. كانت هذه هي الحقيقة في الماضي، وما زالت صحيحة اليوم، وستظل كذلك في المستقبل، الابتكار العلمي والتكنولوجي أمر حاسم للتنمية الزراعية، وتحسين القدرة على الإنتاج الزراعي، والتقدم في التحديث الزراعي كذلك، في السابق، كان المزارعون الصينيون يعتمدون على الطبيعة في حصادهم، منذ بدء الإصلاح والانفتاح، حققت الصين اختراقات في ابتكار العلوم والتكنولوجيا الزراعية لإطلاق العنان للقوى الإنتاجية الزراعية وإصلاح علاقات الإنتاج الزراعي.

على مدار الأربعين عامًا الماضية، وخاصة منذ المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني (2012)، عززت الصين الدعم المالي للابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي، من عام 1978 إلى عام 2015، ارتفعت مدخلات الدولة في هذا المجال 39.75 مرة من 720 مليون يوان إلى 55 مليار يوان، مع ارتفاع مبلغ البحث والتطوير 184.71 مرة من 140 مليون يوان إلى 26 مليار يوان، إن الإصلاحات المؤسسية للبحوث العلمية والتكنولوجيا الزراعية تتعمق، وتبدي أنواع مختلفة من الكيانات الزراعية والجهات الفاعلة في السوق المزيد من الحماسة في ريادة الأعمال والابتكار، وظهر نظام ابتكاري لتكنولوجيا العلوم الزراعية يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية العالية الجودة.

نتيجة لذلك، تحسنت بشكل ملحوظ قدرة الصين على الابتكار العلمي والتكنلوجي والزراعي، وتحققت اختراقات في مجالات التربية البيولوجية، وزراعة الأنواع المحولة جينيا، والوقاية من الأمراض المحصولية والحيوانية الرئيسية ومكافحتها، وكذلك تكنولوجيا الاستشعار عن بعد وتكنلوجيا المعلومات الخاصة بالعمليات الزراعية،

تم تطبيق العديد من التقنيات المتقدمة، مثل تلك الخاصة بتوفير المياه والتسميد بالصيغة القائمة على اختبار التربة والوقاية من الأمراض والحشرات ومكافحتها بشكل منهجي على مستوى الدولة. في عام 2017، ساهمت العلوم والتكنولوجيا في 57.5% من التنمية الزراعية، بزيادة 4% عن عام 2012، 9.5% عن عام 2005. تجاوز معدل تغطية الأصناف المحسنة من المحاصيل الرئيسية 96%. يدعم الابتكار العلمي والتكنولوجي التحول والارتقاء بالقطاع الزراعي في الصين، وتحسين عرض المنتجات الزراعية، وتنمية محركات نمو جديدة في هذا القطاع، مما يضيف زخما إلى تطويره العالي الجودة وقدرته التنافسية الأساسية.

منجزات الإصلاح الريفي في الصين:

حققت جمهورية الصين الشعبية تراجعاً لا سابق له في أعداد الفقراء المدقعين من 250 مليون فقير عام 1978 إلى نحو 28 مليون عام 2002 على أساس أن خط الفقر الوطني هو 625 يوان للشخص الواحد في السنة، وتعتبر هذه المجموعة المؤلفة من 28 مليون فقير من الفقراء المطلقين، وفي أوساط السكان الريفيين يمكن ترجمة هذه الأرقام إلى تراجع في نسبة انتشار الفقر من 30.7% إلى 3.4% وقد اعتمدت حكومة الصين مؤخراً خطاً جديداً للفقر يشمل الفقراء ومنخفضي الدخل الذين يقل دخل الواحد منهم عن 88 يوان في السنة، ويعادل هذا الخط في واقع الأمر دولارًا واحدًا للشخص الواحد في اليوم الواحد وبموجبه يعتبر 88 مليون شخص أو 1610 من سكان المناطق الريفية في عداد الفقراء. وتشير بعض الأبحاث التي أجريت مؤخراً إلى أن اعتماد مفهوم للفقر يحدد خط الفقر بدولار واحد للشخص الواحد على أساس الاستهلاك سيؤدي إلى ارتفاع عدد الفقراء إلى 161 مليون شخص أو 12.5% من مجموع عدد السكان، أما نسبة الفقر في المناطق الحضرية فقد تراجعت إلى 0.3%.

احتفظت الدولة بصلاحياتها ودورها في الاقتصاد الريفي في الثمانينات، وتم إلغاء نظام المزارع الجماعية، ففي بعض الأحيان، فرضت قوانين على المجتمعات التي كانت تعتمد الأساليب الجماعية، ولكن سمحت للأسر والمجتمعات المحلية بحرية أكبر في أن يقرروا ماذا ينتجون، والسماح بنمو الأسواق الريفية والصناعات الصغيرة، وتدخلت الدولة مرة أخرى في الإشراف المباشر والحصص الإلزامية في فترة الستينات والسبعينات.

بعد إلغاء نظام المزارع الجماعية في العديد من المناطق، أصبحت الوظائف الإشرافية على الكوادر قليلة، ولم يعد هناك حاجة للإشراف على العمل في الحقول الجماعية، وأصبحت بعض الكوادر الإدارية متفرغة في مكاتب البلدة، استفاد الآخرين من الإصلاحات من خلال إنشاء أسر متخصصة في الإنتاج أو عن طريق تأجير الممتلكات الجماعية بأسعار مواتية، واستفادت الكوادر السابقة من خلال شبكات اتصالها من الإجراءات الإدارية، وكانت في وضع أفضل من المزارعين العاديين من خلال الاستفادة من الفرص التي يتيحها نمو الأسواق والنشاط التجاري، حتى تلك الكوادر كرست تماما لزيادة دخل الأسر الخاصة، حيث وجدت أن خدمة زملائهم القرويين ضرورة من خلال القيام بدور رجال الأعمال، وكانت الكوادر على مستوى القرية في منتصف الثمانينات تعمل بشكل أقل باعتبارهم مرشدين زراعيين ومستشاري تسويق.

من قبل عام 1987، كان المجتمع الريفي أكثر انفتاحًا وتنوعًا مما كان عليه في سنوات الستينات والسبعينات، كانت الوحدات الجماعية صارمة في تلك الفترة، والذي يعكس اهتمام الدولة بالأمن، حيث حل محلها مجموعات من وحدات أصغر، ظهر بالهيكل الجديد مرونة الأولوية وضعت على الكفاءة والنمو الاقتصادي والأمن الغذائي، بمعنى وجود إمدادات كافية من المواد الغذائية وضمانات من الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام والمسنين؛ لأن أقل من

نصف سكان الصين يعيشون في انعدام للأمن وكان هناك مخاطر مجتمع ما قبل عام 1950، ولكن كانت التكاليف وعدم كفاءة النظام الجماعي الجديد في عقولهم، وكانت زيادة التخصيص وتقسيم العمل ليس من المرجح أن ينعكس سلبيا، في المناطق الريفية أهمية العمل الجماعي قد تضاءلت، على الرغم من أن الناس ما زالوا يعيشون في القرى وبعد انخفاض مستوى الكوادر الإدارية، تأثر المزارعين العاديين والتجار بطرق مباشرة.

الدولة لا تزال تهيمن على الاقتصاد، وتسيطر على إمدادات السلع الأساسية، حيث أن الأعمال التجارية في الأسواق، والعقود الممنوحة تخضع للضريبة، كما استند النظام الطبقي في الفترة الماضية على التسلسل الهرمي للكوادر غير المتخصصة وظيفيا التي كانت تقلل من عدد الفلاحين، تم استبدالها في فترة الثمانينات بنخبة جديدة من الأسر ورجال الأعمال المتخصصة اقتصاديا الذين تمكنوا من التوصل إلى تفاهم مع الكوادر الإدارية وتمكنوا من الوصول إلى العديد من الموارد اللازمة لتحقيق النجاح الاقتصادي. لا تزال الكوادر المحلية في السلطة تفرض الرسوم والضرائب، وجميع أنواع الابتزاز، وقد كانت قواعد النظام الجديد غير واضحة، واستمر النظام الاقتصادي والاجتماعي في التغيير استجابة للنمو السريع في التجارة الريفية والصناعة والإصلاحات الاقتصادية الوطنية.

معالم الخصوصية في التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية:

بالرغم من وجود بعض السمات المشتركة وأوجه التماثل بين التجربـة الـصينية فـي النهوض والانطلاق الاقتصادي مع تجارب تنموية أخرى مثل التجربة اليابانية وتجارب النموّ الآسيوية، إلا أن للتجربة الصينية فرادتها وخصوصيتها الأمر الذي يجعل من غير الممكن وصفها بأنها نـسخة مقلدة لتجربة أخرى، ويجعل من العسير أيضاً توقع إمكانية تكرارها أو استنساخها من قبـل أمـم أخرى، إن التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية وما حققته من نتائج مرتبطة أوثق ارتباط بسياق حضاري وتاريخي وثقافي واجتماعي وبموقع جغرافي وثقل بشري لا نظير له.

وإذا كان ما قدم يمثل استعراضاً لمعالم الخصوصية التي طبعت السياق الذي جرت وتجري في إطاره الأنشطة الإصلاحية والتنموية بمختلف مسمياتها (استراتيجيات، سياسات، برامج، إجراءات ....إلخ)، فإن ثمة ملامح أساسية للمنهج الذي أُديرت بموجبه التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية، تتمثل بما يأتي :

اعتمدت الصين في منهجها الإصلاحي التدرجية والتطورية الهادئة متجنبة الأخذ بإسلوب العلاج بالصدمة الذي اعتمدته بلدان أخرى مثل روسيا الاتحادية وبولندا وتبين لاحقاً عدم نجاح هذا الأسلوب، وهنا يصح القول أن الصين تتعلم من أخطاءها وأخطاء غيرها، فمن بين أخطاء الحقبة الماوية التغييرات العنيفة والانتقالات الحادة في المناهج والإجراءات ولاسيما في مرحلتي القفزة العظيمة إلى الأمام و الثورة الثقافية، ومن بين أخطاء تجارب الدول التي وُصفت إنها في مرحلة الانتقال والتي تعلمت منها الصين، خطأ القفز من مرحلة إدارة الاقتصاد بالتخطيط المركزي الشامل وبالأوامر إلى إدراة الاقتصاد بإطلاق العنان لآليات السوق الحرة مع تراجع غير منظم وغير محسوب لدور الدولة الاقتصادي.

أُستخدمت السلطات الصينية والشركات المحلية المناطق الاقتصادية الخاصة لاختيار العديد من الممارسات الرأسمالية التي لا يمكن (المجازفة) بتطبيقها فوراً في المناطق الداخلية للبلاد، فسياسة (خطوة خطوة) سمحت بابتكار حلول عملية للموضوعات الحساسة التي تصطدم بمقاومة الاتجاهات المحافظة أو ما يسمى بـ (الحرس القديم).

أن الصين لعبت أوراقها [سوق واسـعة، أيـدي عاملـة وفيرة وزهيدة الأجور، موقع جيوسياسي متميز] بكفاءة، وتعاملت من موقع تفاوضـي وتساومي قوي مع الأطراف الخارجية [دول، شركات، .... ألخ]. فقد رفـضت الـصين الضغوط الأمريكية لرفع قيمة عملتها الوطنيـة [يـوان] لإضـعاف الميـزة التنافـسية لمنتجاتها، وفرضت على الشركات الأجنبية شروط من شأنها جعل هذه الـشركات قنـاة فعّالة لنقل التكنلوجيا، ومن بين تلك الشروط الدخول معها في إطار مـشاريع مـشتركة وإلزامها بتأسيس مراكز للأبحاث والتطوير في الصين.

جهود التنمية الريفية الصينية في ظل جائحة كورونا:

رغم الظروف الصعبة هذا العام وانتشار جائحة كورونا، نتعلم من التجربة الصينية التي تقدر قيمة القطاع الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي، وضرورة التنفيذ الكامل لاستراتيجية النهوض بالريف، في مسيرة جديدة نحو التحديث الزراعي والريفي من خلال تحقيق استدامة التنمية لهذا القطاع الحيوي عبر حزمة من المشروعات يمكن الاستفادة من تجربة الصين في تحقيقها.

واصلت الصين الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، لأنه سيضع أساسًا سليمًا لتعزيز استراتيجية النهوض بالريف الصيني والتحديث الزراعي والريفي بشكل شامل في مواجهة تأثير انتشار الفيروسات والأوبئة.

استثمرت الصين خمسة مليارات يوان ما يعادل 763.5 مليون دولار أمريكي لبناء مرافق لوجستية لسلسلة التبريد لتخزين المنتجات الزراعية والحفاظ عليها.

علاوة على ذلك، ساعدت الصين 14 ألفا من المرافق التي تم تجديدها حديثا على تخفيض الصعوبات في بيع المنتجات الزراعية والخسائر أثناء العمليات اللوجستية وخاصة في أسواق الخضروات والفاكهة وخلال سلسلة التداول ومنها سلسلة التخزين والتبريد.

خصصت الصين 9 مليارات يوان تعادل 1.38 مليار دولار أمريكي لبناء 811 قرية ريفية حديثة ذات صناعات زراعية مميزة قامت الصين ببناء أكثر من 1600 منطقة صناعية لمعالجة المنتجات الزراعية، وما يقرب من 1100 منطقة نموذجية لريادة الأعمال والابتكار في جميع أنحاء البلاد، وبحلول منتصف شهر ديسمبر الماضي، كان ما يقرب من 80% من العمال المهاجرين الذين عادوا إلى مسقط رأسهم يعملون محلياً.

منذ بداية هذا العام، اضطر ما يُقارب من 30 مليون عامل مهاجر في المناطق الريفية إلى البقاء أو العودة إلى مسقط رأسهم بسبب جائحة "كوفيد19-". ولحل هذه المشكلة، سرعت الحكومات المركزية والمحلية من تنمية الصناعات الريفية، وشجعت المزارعين على إنشاء الأعمال التجارية، ووسعت قنوات التوظيف للمزارعين لزيادة دخلهم.

خصصت الحكومة المركزية خمسة مليارات يوان لدعم بناء 50 مجموعة صناعية مميزة، انخفض نصيب الفرد من الدخل القابل للإنفاق للمزارعين المتأثرين بالوباء في الربع الأول من العام بنسبة 4.7%. وفي النصف الأول من العام، وبفضل تدابير مختلفة، تقلص الرقم إلى سالب 1%. وفي الأرباع الثلاثة الأولى من العام الماضي، ارتفع بنسبة 1.6%، وكان ذلك أسرع بـ0.9 نقطة مئوية من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأسرع بـ1.9 نقطة مئوية من نمو نصيب الفرد من الدخل القابل للإنفاق للسكان في المناطق الحضرية.

بتوجيه استراتيجية النهوض بالأرياف، تتجاوز الصناعات الريفية الزراعة التقليدية، وتوسع سلسلتها الصناعية، وقد ظهر عدد كبير من الصناعات الناشئة، لتشكيل أنماط ونماذج جديدة للزراعة مثل الزراعة الذكية.

في عام 2021، ووفقا لمتطلبات النهوض الشامل بالقرية الريفية في الصين، ستلتزم الحكومة بالتصميم الموحد للتحديث الزراعي والريفي وتنفيذ إجراءات التنمية الريفية، بالتنسيق بين التخفيف من حدة الفقر والنهوض بالقرية الصينية.

كيفية الاستفادة من التجربة الصينية في التنمية الريفية:

بناءً على ما سبق، يمكن تحديد أسس ومعايير التنمية الريفية المتبعة في التجربة الصينية على النحو التالي:

- المسح الشامل والدقيق عند إجراء دراسة لأي تجمع ريفي مع مراعاة خصوصية كل تجمع ريفي.
- يجب أن يكون التخطيط لأي مشروع مدروس مبني على احتياجات التجمعات السكنية من خلال المشاركة المجتمعية للمواطنين والمؤسسات الأهلية.
- تعتبر العلاقات الإقليمية ضرورة ملحة وحيوية بين الريف والمدينة وذلك لتقوية وتنمية ودعم العلاقات التبادلية الإدارية،الثقافية، الاقتصادية، السكانية.
- تشجيع وتوجيه مشاريع التنمية نحو حاجة منطقة الدراسة وأن تكون مشاريع التنمية الريفية منبثقة عن احتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي.
- توفير الأجواء الملائمة والمحفزة للاستثمار وتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التخطيط والتنمية في القرى كون القطاع الخاص يلعب دوراً هاماً في التنمية وخاصة التنمية الاقتصادية.
- الاستغلال الإيجابي والأنسب للفرص والإمكانيات الموجودة في مناطق الدراسة والتي تم تحديدها في المجالات التنموية المختلفة وكذلك تحويل الصعوبات والتحديات إلى فرص وإمكانيات.

- إن وضع استراتيجية للتنمية الريفية المتكاملة يتطلب النظر إليها في إطار الأبعاد الرئيسية للتنمية والتي تتمثل في :

- **البعد القطاعي المحدد للأهداف والغايات الوطنية.**
- **البعد الزمني اللازم لتحقيق هذه الأهداف والغايات مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف مراحل التنمية.**
- **البعد المكاني الذي يحدد الأماكن التي يجب أن تتم بها عمليات التنمية.**

لذا فإن التنمية الريفية تمثل بمعناها الواسع نموذجًا للتخطيط الإقليمي لقطاع الريف، وعليه فإن للتخطيط الإقليمي دور مهم في تحقيق تنمية ريفية متكاملة وذلك بتحسين حياة الريف العامة وتقليص التفاوت بين سكانه من خلال فهم المناطق الريفية كأقاليم ذات خواص متميزة يجب مراعاتها عند تصميم برامج التنمية توفيراً للجهد وضماناً لتحقيق النتائج إلى جانب ربط الريف مع تخطيط المدن القريبة.

كما أن التنسيق والربط في خطط التنمية بين مستوياتها القومية والإقليمية والمحلية هي مفهوم أساسي لعملية التنمية الريفية المتكاملة بل وهي الطريقة الوحيدة لتحقيق صفة التوازن فيها.
هذه التجربة تعد أحد أدوات المملكة العربية السعودية في استكشاف كيفية تنفيذها وفقًا للظروف المحلية، ولابد أن تكون هناك إرادة وهي بالتأكيد متوافرة للإسراع في تطوير منظومة الريف السعودي بما يحوله إلى قطاع إنتاجي يستقطب الملايين من فرص العمل حتى لا يتحول إلى «طارد» للتنمية الاقتصادية، ويعتمد ذلك على ربط شبكات الطرق القومية بالمناطق الريفية وتسهيل إجراءات إقامة مناطق تصنيع زراعي والتوسع في الصناعات الزراعية الريفية الصغيرة للاستفادة من الميزة النسبية لكل منطقة في الإنتاج الزراعي لتحقيق القيمة المضافة من هذه المحاصيل وإعادة تنظيم منظومة التسويق الزراعي للمحاصيل بمختلف المناطق.

الخاتمة

التجربة الصينية من أهم التجارب العالمية في تحقيق التنمية الريفية، فالصين التي كانت تفرض كل إجراءات التقشف القاسية على مواطنيها، نظرًا لتفشي الفقر والجوع وكان عدد سكانها ثلث العدد الحالي تقريبًا، تحولت إلى واحدة من أكبر الكيانات الاقتصادية العالمية، استطاعت أن تخرج بهم من حيز الفقر إلى الاستقرار الاقتصادي، هذه الطفرة لم تكن وليدة اللحظة وكانت البداية حين انتبه قادة الصين إلى الفجوة الهائلة بينهم وبين دول أخرى أكثر تميزًا في تحقيق التنمية، ففي أواخر السبعينيات اتجهت إلى تبني سياسات الإصلاح الريفي وربطته باقتصاد السوق وسمحت للاستثمار الأجنبي في التزايد المستمر، وفي أوائل التسعينيات كثفت الصين من جهودها في الانفتاح الاقتصادي المنظم على السوق العالمي ثم استطاعت الاستفادة من أهم مميزات النظم الاقتصادية وتفادي عيوبها.

حرصت الصين أيضاً على إحداث التوازن بين الانفتاح والحفاظ على دور الدولة للتدخل في الاقتصاد بكل أنواعه، ومن أهمها الاقتصاد الزراعى، فقد حرصت في خططها الخمسية دائمًا على إعطاء أولوية لقطاع الزراعة، وزيادة دخل المشتغل بالزراعة، وتحسين مستواه المعيشي، استطاعت من خلال ذلك تحقيق اكتفاء ذاتي مع زيادة في الإنتاج الزراعي منذ الخطة الخمسية التاسعة من 2001-1997، وحافظت على تحقيق معدلات التنمية حتى الآن، وتبنت مع خطتها إنشاء مجمعات زراعية أساسها الملكية التعاونية، تنظيم النشاط الزراعي طبقًا لتوجهات واحتياجات الدولة والسوق العالمي.

وفى الآونة الأخيرة اهتمت الصين بإشراك القطاع الخاص في مشروعات التنمية، بإسناد بعض المشروعات إليها وأن يكون التنفيذ تحت إشراف الحكومة، وتوفر فرص العمل وتكون الأولوية للمشروعات التي تقوم عليها العديد من الصناعات في شكل مجمعات ضخمة، وخطوط إنتاج متكاملة نفذتها وتديرها شركات خاصة، ولكنها تساعد في تحقيق أهداف التنمية الزراعية ليصبح عائد المشروعات التنموية للمجتمع وأصحاب رؤوس الأموال، وأيضًا يحقق الخطط والاستراتيجيات التي تضعها الحكومة.

لم تنظر الصين إلى قلة الموارد على أنها معوق للتنمية، ولا إلى زيادة السكان على أنه عبء على كاهل الدولة، بل تبنت سياسات تنموية استطاعت معها تقليل الفجوة مع العالم كله، وتجاوزت ذلك وحققت الاكتفاء الذاتي، وأصبحت أكبر سوق تصديري للعالم كله في كثير من مجالات الإنتاج وتوفير احتياجات السوق العالمي.

المراجع

المراجع العربية

البنك الدولي (2007). ثورة المعلومات في الصين: إدارة التحول الاقتصادي والاجتماعي. إصدارات البنك الدولي، 2007، ص ص 32 – 40.

عباس، أحمد فاروق (2019). التجربة التنموية في الصين .. الواقع والتحديات. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، عدد شهر أكتوبر 2019، ص ص 545 – 578.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2018). حالة الأغذية والزراعة: الهجرة الزراعية والتنمية الريفية. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. روما.

عبد صالح، طالب (2008). التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية: بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد 50، ص ص 180 – 202.

عبود، زرقين (2014). قراءات في التجربة التنموية الصينية وإمكانية الاستفادة منها. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ملجد 2014، العدد 48.

غلاب، فاتح وزروخي، فيروز وبوثلجة، عائشة (2019). تجربة بلدان شرق أسيا في التنمية وتعزيز الثروة - التجربة الصينية.

مجلـة اقتصاديات الأعمال والتجارة، الملجد 4، العد 1، ص ص 121 – 133.

المصري، طارق (2015). تنمية وتطوير الريف السوري وفق استراتيجيات التخطيط الإقليمي: حالة دراسية (ريف محافظة حلب). رسالة ماجيستير. كلية الهندسة المعمارية. جامعة حلب. سوريا.

المغربي، محمد (2010). البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وخصائص السكان (دراسة حالة الصين بالتطبيق علي مصر). المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 18(2).

موصللي، مالك (2019). عن التجربة الصينية في مكافحة الفقر. يمكن استرجاعها عبر الرابط التالي:

https://kassioun.org/politics/item/62224-2019-07-01-06-32-01

المراجع الأجنبية

Chen. C.. LeGates. R.. & Fang. C. (2019). From coordinated to integrated urban and rural development in China's megacity regions. Journal of Urban Affairs. 41(2). 150-169.

Feng. W.. Liu. Y.. & Qu. L. (2019). Effect of land-centered urbanization on rural development: A regional analysis in China. Land Use Policy. 87. 104072.

Li. X.. Yang. H.. Jia. J.. Shen. Y.. & Liu. J. (2021). Index system of sustainable rural development based on the concept of ecological livability. Environmental Impact Assessment Review. 86. 106478.

Pizzi. E. (2021). Labor migration and rural development in China. In The Routledge Handbook of Chinese Studies (pp. 348-359). Routledge.

Tianming. G. A. O.. Ivolga. A.. & Erokhin. V. (2018). Sustainable rural development in northern China: Caught in a vice between poverty. urban attractions. and migration. Sustainability. 10(5). 1467.

Tu. S.. & Long. H. (2017). Rural restructuring in China: Theory. approaches and research prospect. Journal of Geographical Sciences. 27(10). 1169-1184.
Wang. X.. Wang. X.. Wu. J.. & Zhao. G. (2017). Social Network Analysis of Actors in Rural Development: A Case Study of Yanhe Village. Hubei Province. China. Growth and Change. 48(4). 869-882.

Zhang. X.. & Li. Z. (2018). Rural Development in China: Review and Reflections. China's Rural Development Road. 1-24.

Zhu. J.. Zhu. M.. & Xiao. Y. (2019). Urbanization for rural development: Spatial paradigm shifts toward inclusive urban-rural integrated development in China. Journal of Rural Studies. 71. 94-103.

جمعية ريف
REEF CHARITY

0559336099

reef766 reefa766 reef.org.sa